التـوابـع / مقـارنـة لسـانيـة

فوزي الشايب

قسم اللغة العربية / جامعة اليرموك

ملخص

يعالج هذا البحث موضوع التوابع، ملقيا الضوء على طبيعة بنيتها النحوية، وموضحاً الخلافات التي نشبت بين القدامى والمحدثين فيما يتعلق بعددها ووظيفتها.

وقد تناول البحث آراء النحويين قدامى ومحدثين بهذا الصدد بشيء من النقد والتمحيص مبيناً مالها وما عليها، ومقدماً ما يعتقد أنه الرأي الصحيح.

Abstract

The Satellites, a linguistic approximation

This paper deals with the satellites trying to shed some light upon their grammatical structure and displaying the controversies that emerged between the ancient and modern grammarians regarding their number and function.

The paper examined the different views of the ancient and modern grammarians in this connection and produced what is belived to be the correct one.

التوابع، مقاربة لسانية

إن أي لغة من آلاف اللغات الطبيعية المنتشرة في مختلف أرجاء العالم تعد كياناً فريداً، متميزاً ليس في مجموعة الأصوات التي تستعملها فحسب، ولكن أيضاً في الطريقة التي توظف بها هذه الأصوات، وتجمعها في تراكيب نحوية، والتركيب هو موضوع النحو ومجاله، وهو على حسب ما يرى تشومسكي Chomsky عصب العلم اللساني وقلبه النابض (١) .

ما التركيب النحوي؟

عرف بلومفيلد Bloomfield التراكيب النحوية بأنها تلك التي لا يكون أي من مكوناتها المباشرة شكلاً مقيداً (٢) . والشكل المقيد هو أي شكل لغوي لا يوجد في الاستعمال بشكل مستقل، بل يكون متطفلاً أو ملتحماً بغيره، نحو "ال" التعريف في "الرجل" مثلاً، ونحو لاحقة الجمع (S) في الإنكليزية، مثل : book (S) . وتأسيساً على ما تقدم نقول : إن التركيب الجملي مثل : نجح زيد، و زيد مجتهد، والتركيب الإضافي، نحو : كتاب زيد، وتركيب التابع ومتبوعه، نحو : محمد أبو عبد الله، ومحمد الأمين، ومحمد محمد، ومحمد وعلي... كلها تراكيب نحوية.

والتركيب النحوي عند بلومفييلد أوسع دائرة منه عند النحاة العرب : فالتركيب النحوي في عرف النحاة هو التركيب الإسنادي فقط. أي هو مقصور على التركيب الجملي. قال ابن يعيش (٣) : التركيب على ضربين : تركيب إفراد. وتركيب إسناد (٤) . فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة، بعد أن كانا بإزاء حقيقتين. وهو من قبيل النقل، ويكون في الأعلام نحو : معدي كرب، وحضر موت وقالي قلا... وتركيب الإسناد. أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى»

وما سماه ابن يعيش تركيب الإفراد مثل : بعلبك، وحضرموت، هو في الحقيقة تركيب حدودي أوتخمي يقع بين التركيب النحوي، والتركيب الصرفي الذي يكون أحد مكوناته المباشرة شكلاً مقيداً.

وقد قسم بلومفيلد التراكيب النحوية وفقاً لتوزيعها، ووفقاً لمكوناتها المباشرة إلى (٥) :

أ- تراكيب لامركزية "excocentric"

ب- تراكيب مركزية "endocentric"

والأساس الذي قام عليه هذا التقسيم هو ما إذا كان التركيب مكافئاً نحوياً أو شبه مكافىء لواحد أو أكثر من مكوناته، أو، لا (٦)، فالأول مركزي، والآخر لا مركزي، ولتوضيح ذلك نقول : إن التركيب النحوي : "نجح محمد" تركيب لا مركزي، وكذلك التراكيب النحوية : محمد مجتهد، وفي البيت، و"مع زيد" نظراً إلى أن توزيع التركيب، ووظيفته لا يماثلان توزيع أي من مكوناته أو وظيفته. فالتركيب الجملي : نجح محمد، ومحمد مجتهد، يتكون من وظيفتين نحويتين، هما : المسند والمسند

إليه. فأي منهما ليس مكافئاً نحوياً للتركيب النحوي ككل. كذلك هو الشأن مع أشباه الجمل : في البيت، ومع زيد. فشبه الجملة ليس مكافئاً نحوياً لحرف الجر وحده، ولا للاسم وحده؛ أي لا يقوم حرف الجر وحده بوظيفة شبه الجملة ولا الاسم وحده يقوم بهذه الوظيفة. كما أن الفعل "نجح" لا يقوم وحده بوظيفة الجملة، ولا الاسم بعده له نفس التوزيع والوظيفة التي للجملة.

لكن في مقابل ذلك، فإننا لو تأملنا تراكيب نحوية مثل : علي الشجاع، وعليّ عليّ، وعليّ أبو الحسن، ومحمد وعلي... لوجدنا أن هذه التراكيب مماثلة في توزيعها ووظيفتها، لتوزيع أحد مكوناتها المباشرة، فعلي الشجاع، مكافىء نحوياً لـ عليّ. وكذلك فإن عليّ عليّ، مكافىء لـ، عليّ. وعليّ أبو الحسن، مكافىء لأي من المكونين، وكذلك، "محمد وعليّ" مكافىء نحوياً لأي من مكونيه المباشرين ؛ لأننا نقول : جاء محمد وعليّ، وجاء محمد، أو جاء عليّ، ونجح عليّ أبو الحسن، ونقول : نجح عليّ أو نجح أبو الحسن، وهكذا. فالتركيب النحوي من هذا النوع يمكن استبدال أي من مكوناته به، بمعنى أن الوظيفة التي يقوم بها التركيب يمكن أن يقوم بها أي من مكوناته المباشرة، ومن ثم كان هناك تكافؤ نحوي بينهما، وما دام الأمر كذلك فإن المكون الآخر أي النعت: "الشجاع" في التركيب النعتي : عليّ الشجاع، يعد تابعاً وظيفياً للأول، فكأنه امتداد أفقي أو إطالة تقييدية للأول، وينطبق هذا بطبيعة الحال على كل من التركيب البدلي، والعطفي والتوكيدي، ومثل هذه التراكيب النحوية التي تكون مماثلة في توزيعها ووظيفتها للوظيفة التي يقوم بها أحد مكوناتها المباشرة هي تراكيب مركزية، وهي كما هو واضح تشمل تراكيب التوابع بأنواعها : أي هذه التراكيب التي تتسم بأن الثاني فيها لا يتمتع بأي وظيفة نحوية متميزة ومستقلة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحوي، فما هو إلا مجرد إطالة وامتداد تقييدي للأول، ومن هنا فقد عدت التوابع عند القدماء ضمن أنواع الإطناب بالزيادة (٧).

ولم يعن النحو التقليدي بالتمييز بين التراكيب المركزية والتراكيب اللامركزية، ومن ثم فقد أدى الخلط بينهما عند بعض النحويين واللغويين المحدثين الى اتخاذ مواقف غير موفقة، والى تبني وجهات نظر تبدو لنا غير سديدة، وقد تجسد ذلك كله في سلخ بعض أنواع التوابع من زمرة التوابع، وإلى إضافة بعض الفصائل النحوية الأخرى التي لا تمت إلى التوابع بصلة إليها.

عدد التوابع

أولاً : عند القدماء

لقد اختلف القدماء بشأن عدد من التوابع؛ فقد ذهب البصريون، ومن ذهب مذهبهم إلى أنها خمسة من حيث العدد، قال ابن السراج (٨): "التوابع خمسة : التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف" . وأما الكوفيون فقد جعلوها أربعة مسقطين منها عطف البيان؛ لأنه من وجهة نظرهم ليس شيئاً متميزاً من البدل المطابق، فهو هو. لهذا لم يترجموا له. قال الأعلم الشنتمري (٩) هذا الباب يترجم له البصريون، ولا يترجم له الكوفيون" . وقد نص على ذلك الأنباري أيضاً. (١٠)

وكلام الرضي الاستراباذي، بهذا الشأن يفيد بأن أبا النحو العربي سيبويه لم يذكر عطف البيان في عداد التوابع، وهذا يعني أن التوابع عند سيبويه أربعة لا خمسة، كما هي عند الكوفيين تماماً، قال في شرح الكافية : (١١)« ...بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان». والصحيح أن سيبويه ومتقدمي البصريين لم يغفلوا هذا الباب، فقد ذكره سيبويه صراحة في باب النداء غير مرة باعتباره نوعاً متميزاً من البدل. فمن ذلك قوله : (١٢)"وقلت : أرأيت قول العرب : يا أخانا زيداً أقبل؟ قال :عطفوه على هذا المنصوب فصار هذا نصباً مثله" . وأصرح من هذا قوله في تخريج النصب في قول رؤبة :

إني وأسطار سطرن سطراً لقائل يا نصرُ نصراً نصراً

"وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل "نصراً" عطف البيان ونصبه" (١٣). ومثل سيبويه، ذكره المبرد غير مرة أيضاً؛ فمن ذلك قوله في تخريج نصب "نصراً" في بيت رؤبة السابق : (١٤) "فمن قال : "نصرُ نصراً نصراً، فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم، وهو الذي يسميه النحويين عطف البيان، ومجراه مجرى الصفة، فأجراه على قولك : يا زيدُ الظريف. وعليه، فعطف البيان بوصفه تابعاً متميزاً من البدل معروف ومعترف به عند سيبويه، وقدماء البصريين.

ثانياً : عند المحدثين

إذا كان الكوفيون قد أسقطوا عطف البيان من عداد التوابع، فإن بعض المحدثين قد أسقط العطف، والنعت السببي، والتوكيد والبدل.

فإبراهيم مصطفى قد أثبت عطف البيان خلافاً للكوفيين، ولكنه أسقط المعطوف، والنعت السببي، خلافاً للكوفيين والبصريين معاً، وأضاف نوعاً غريباً إلى فصيلة التوابع هو الخبر، فبالنسبة للعطف قال : (١٥) "فليس الأمر في العطف إتباعاً ... وليس جديراً بأن يعد من التوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه" وما ذلك على حد قوله إلا لأن كلا الاسمين؛ المعطوف والمعطوف عليه في مثل : جاء زيدٌ وعمروٌ، متحدَّث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدَّث عنه وهو الرفع" (١٦) .

وأما النعت السبب فليس تابعاً عادياً من وجهة نظره، وإنما هو إتباع المجاورة، لا النعت (١٧) .

وفي مقابل إسقاط العطف والنعت السببي من جملة التوابع أضاف إبراهيم مصطفى الخبر إلى جملة التوابع وعدّه أهم أقسام التوابع، وأولاها بأن تذكر في باب التوابع (١٨).

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد اكتفى بإسقاط العطف والنعت السببي، فإن الدكتور مهدي المخزومي قد زاد على ذلك بأن أسقط كلا من التوكيد والبدل، وأضاف تبعاً لإبراهيم مصطفى الخبر إلى جملة التوابع، فالتوابع عنده هي : خبر المبتدأ، وخبر إنّ، والنعت وعطف البيان (١٩)، أما غير هذه الموضوعات مما اعتبره النحاة من التوابع كالمنسوق والبدل والتوكيد فليس تابعاً، ولم يرتفع حيث يجاء به مرتفعاً لأنه تابع، بل لأنه مسند إليه" (٢٠) .

وفي الحقيقة إننا إذا كنا مقتنعين بصوابية إسقاط ما أسقطه الكوفيون من التوابع ألا وهو عطف

البيان، نظراً إلى أنه البدل المطابق بعينه، كما سنبين ذلك لاحقاً، فإننا لا نجد مسوغاً ولا سبباً مقنعاً يجعلنا نقبل بإسقاط ما أسقطه إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، ولا بإضافة ما أضافاه.

إن الأساس العلمي الذي يجعلنا نحكم على مكون ما بأنه تابع، أو غير تابع، هو ما إذا كان التركيب النحوي الذي يوجد فيه هذا المكون مكافئاً نحوياً لأحد مكوناته أو لا.وبدون الانطلاق من هذه القاعدة تكون أحكامنا انطباعية، اعتباطية؛ غير مسوغة، وغير علمية أيضاً. وعليه، فليس من العلم في شيء إسقاط المعطوف من جملة التوابع، ذلك أن التركيب النحوي المكون من المعطوف والمعطوف عليه، في مثل : نجح زيد وعمرو، أي التركيب ، "زيد وعمرو"إن هو إلا وحدة نحوية واحدة ناشئة عن طريق وصل الوحدتين الصرفيتين : زيد، وعمرو، بوساطة حرف العطف. فالجملة السابقة مشتقة في المستوى العميق من جملتين، هما : نجح زيد، نجح عمرو. ثم بحذف العنصر المشترك، أي (نجح)، من الجملة الثانية، ننتج التركيب : نجح زيد عمرو. وهذه جملة غير قواعدية؛ نظراً إلى أن الفعل في العربية لا يكون له فاعلان فأكثر إلا عن طريق التثنية أو الجمع أو العطف. ولما كان الثاني غير الأول معنى كان لا بد من رابط لفظي يربطهما نظراً إلى انتفاء الرابط المعنوي، فكان أن تُوسِّلَ إلى ذلك بحرف العطف، ومن ثم أصبحت الجملة : نجح زيد وعمرو. وهذه التغيرات والتحويلات التي تمت في المستوى العميق فتولدت عنها هذه الجملة، قد كانت معروفة جيداً في النحو التقليدي؛ قال ابن يعيش (٢١) : "فإذا قلت : قام زيد وعمرو. فأصله : قام زيد، قام عمرو، فحذفت "قام " الثانية لدلالة الأولى عليها".

وخلاصة القول إن التركيب النحوي : "زيد وعمرو "إن هو إلا إطالة لزيد نتيجة وصله بعمرو، ومن ثم كان هذا التركيب مكافئاً وظيفياً لزيد، وهذا يعني أنه مكافىء نحوياً لأحد مكوناته؛ فهو مكافىء لزيد، كما أنه مكافىء نحوياً أيضاً لعمرو، نظراً إلى أن كل واحد منهما يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها التركيب، فكما نقول : جاء زيدٌ وعمروٌ، نقول جاء زيد، وجاء عمرو. وأي تركيب يكون مماثلاً في وظيفته النحوية لوظيفة أحد مكوناته يكون المكون الآخر فيه تابعاً وظيفياً لهذا المكون، وليس له أي وظيفة نحوية متميزة عن تلك التي يقوم بها المكون الأول؛ لأن جملة مثل : "نجح زيد وعمرو" تتكون من وظيفتين نحويتين، هما :المسند "نجح"، والمسند إليه، وهو التركيب النحوي : "زيد وعمرو" . وعليه. فليس "زيد" مسنداً إليه، و"عمرو" مسنداً إليه آخر، فيكون غير تابع؛ وذلك لأنه لا يكون في الجملة الواحدة سوى مسند إليه واحد، ولكن المسند إليه، أي هذه الوظيفة النحوية قد تقوم بها وحدة صرفية، أي كلمة واحدة، وقد يقوم بها تركيب نحوي، أي غير واحدة من الوحدات الصرفية الموصولة بعضها ببعض، وطالما أن التركيب النحوي : "زيد وعمرو" مكافىء نحوياً لـ "زيد" فإن "عمرا" ليس له وظيفة نحوية متميزة عن تلك التي يقوم بها زيد، ومن ثم كان تابعاً له. وإذا لم يكن بين "زيد والتركيب النحوي:"زيد وعمرو"أي فرق من ناحية وظيفية أي نحوية، فإن الفرق بينهما شكلي، كمّي، طولي، يعني أن المستند إليه في "زيد وعمرو" قد طوّل بربطه بمكون آخر، الأمر الذي جعل عناصر المسند إليه في التركيب النحوي المذكور أكثر من ناحية كمية أو طولية من عناصر المسند

إليه المفرد أي زيد"، يعني أنّ الحيّز الوظيفي للمسند إليه في جملة مثل :"نجح زيد" المفرد أي "زيد"، يعني أن الحيز الوظيفي للمسند إليه في جملة مثل : "نجح زيد" تشغله وحدة واحدة، في حين يشغله تركيب نحوي في : نجح زيد وعمرو.

واما إسقاط النعت السببي في مثل : مررت بامرأة كريمٍ أبوها، ومررت برجل كريمةٍ أمّه، بحجة عدم جريان النعت ههنا على المنعوت في المعنى، وأنّ الاتباع هنا للمجاورة كما قال إبراهيم مصطفى، فمردود هو الآخر؛ لأن هذا نوع متميز من النعت يجري في المعنى على ما بعده، وفي اللفظ على ماقبله، فليس نعتاً حقيقياً حتى يجري على ما قبله لفظاً ومعنى، ومن هنا كانت تسميته بالنعت السببي للإعلام أنه جار على ما هو من سبب المنعوت لا المنعوت نفسه. واعتباره إتباعاً للمجاورة مردود؛ لأن هذا الضروب من الإتباع، أي المجاورة يجري مجرى الغلط كما يرى جمهور النحويين (٢٢)، فهو نظير الإقواء (٢٣)، لايجوز وقوعه في الكلام الفصيح، قال النحاس (٢٤) : "لايجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل، ولا في شيء من الكلام، إنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ وهو قولهم : هذا جحر ضب خربٍ. والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية : هذا جحرا ضب خربان".

ولعل إبراهيم مصطفى في إسقاطه للنعت السببي من جملة التوابع، وعده إتباعاً للمجاورة، يكون أخذا بقول بعض علماء الساميات خاصة وليم رايت W.Wright الذي فسر تبعية النعت السببي في الإعراب لما قبله أنه نتيجة الشد أو الجذب attraction (٢٥) أي تأثير العنصر اللغوي في ما يجاوره من عناصر.

ونحن لو تأملنا النعت السببي في مثل : مررت برجل كريمةٍ أمه. أو : مررت بامراةٍ كريمٍ أبوها، لاتضح لنا أنه في الحقيقة نعت مفرد، محول عن نعت جملة. فهاتان الجملتان كل واحدة منهما مولدة في المستوى العميق من جملتين، هما :

(أ) ١-مررت برجل ٢-أمُّ الرجل كريمة.

(ب) ١- مررت بامرأة ٢-أبو المرأة كريم.

وبعملية تحويلية قوامها حذف العناصر المشتركة هي هنا : الرجل والمرأة. تاركة أثراً لها هو الضمير الرابط، العائد على المرأة والرجل في الجملتين الأوليين تتولد منهما الجملتان الآتيتان :

مررت برجل أمه كريمة.

مررت بامرأة أبوها كريمٌ.

وبعملية تحويل أخرى قدم الخبر على المبتدأ فيهما فصارتا :

مررت برجلٍ كريمةٌ أمه.

و

مررت بامرأةٍ كريمٌ أبوها.

والجملة الثانية، أي الجملة الصغرى، إن هي إلا نعت للاسم قبلها. وهذا النعت أي نعت الجملة يعد من النعت الحقيقي، مع أن الكرم فيها منسوب إلى المبتدأ بعدها وليس إلى المنعوت قبلها.

ثم حول النعت من جملة إلى مفرد، فبدل كونه جملة اسمية أصبح وصفاً ومرفوعة، والنعت إذا كان مفرداً وجب أن يطابق المنعوت في الإعراب، من هنا جاء النعت السببي بسبب التحويل من جملة إلى مفرد هكذا : مررت برجل كريمةٍ أُمُّه. ومررت بامرأة كريمٍ أبوها.

ولم يحصل نتيجة هذا التحويل أي تغيير على النسبة القائمة بين أركان المركب النعتي، فالكرم منسوب إلى أُمّ الرجل، وإلى أبي المرأة عندما كان النعت جملة. واستمر على هذا الحال بعد التحويل إلى نعت مفرد أيضاً. والذي تغير هو العلاقات الشكلية فقط. أي الإعراب، والإعراب في الأصل للمفرد، أما الجملة فلا يظهر الإعراب على لفظها، وإنما يكون محلاً أما المفرد فلا بد من ظهور الإعراب عليه لفظاً ما لم يمنع من ذلك مانع.

ونخلص من هذا كله إلى القول : إن استبعاد النعت السببي من جملة التوابع يستلزم استبعاد نعت الجملة، لأن هذا أصل ذاك، ولا أعتقد أن إبراهيم مصطفى، ولا غيره يقبل بإسقاط نعت الجملة، وما دام الأمر كذلك فلا معنى لإسقاط فرع النعت بالجملة، أي النعت السببي.

وأما إضافة الخبر إلى التوابع فمردود أيضاً؛ لأنه منْ ناحية، صادر عن تقدير وتصور غير صحيح، مفاده أن الإتباع هو المماثلة في الإعراب (٢٦) فالاتباع يعرف بالمماثلة الاعرابية فكأنّ هذه هي الأصل وأن الإتباع هو نتيجة المماثلة ولازمتها، والصحيح عندنا هو العكس تماماً أي أن المماثلة الإعرابية هي لازمة الإتباع ونتيجته. ومن ناحية أخرى فإنه لا يصح البتة القول بأن الخبر "مجتهد" في قولنا "محمد مجتهد" تابع لِ "محمد" إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن يكون التركيب النحوي "محمد مجتهد" الذي هو جملة اسمية، مكافئاً وظيفياً لأحد مكوناته. فحتى يصح كون الخبر تابعاً للأول يجب أن يكون الأول أي المبتدأ مكافئاً نحوياً؛ أي مماثلاً في توزيعه ووظيفته للجملة الاسمية، أي للمبتدأ والخبر معاً، ومحال أن يكون المبتدأ معادلاً للمبتدأ والخبر لسبب بسيط هو أنه مفرد، ولا معادل للجملة نحوياً أو تركيبيا إلا الجملة. وعليه، فأي مكون من مكوني الجملة بنوعيها : الاسمية والفعلية يعد من ناحية وظيفية جزءاً من التركيب النحوي الذي يوجد فيه، وليس معادلاً له، ويكون المكون الآخر قسيمه أو عديله وظيفياً وليس تابعاً له.

وقد أخرج الدكتور المخزومي كلا من التوكيد والبدل من جملة التوابع أيضاً، بحجة أن الاسم إذا كرر فإنه إنما يكرر مع جميع خصائصه، ومنها الإعراب، وأن البدل هو المقصود بالحكم بلا واسطة، وينبني على هذا من وجهة نظره أن كل واحد منهما دخله الإعراب بوصفه استحقاقاً أصلياً لا استحقاقاً لتبعيته لما قبله (٢٧) . وبناء على القاعدة التي ذكرناها آنفاً وهي التي يحكم بمقتضاها على مكون ما أنه تابع أو مستقل نقول : إن سلخ هذين البابين من فصيلة التوابع ليس له ما يسوغه، إذ طالما أن التركيب النحوي "زيد زيد" مكافىء وظيفياً لِ "زيد" فإن الكلمة الثانية تابعة وظيفياً للأولى، فليس لها وظيفة تقوم بها بشكل مستقل عن سابقتها حتى يصح القول بأنها غير تابعة،

ويقال نفس الشيء عن التركيب النحوي "علي أبو الحسن" فهو مكافىء وظيفياً أيضاً لأحد مكوناته المباشرة أي "علي" أو "أبو الحسن" فطالما أن التركيب النحوي مكافىء لأحد مكوناته، كان المكون الآخر تابعاً وظيفياً للأول. وعليه، فأبو الحسن تابع لِ "عليّ"في التركيب السابق وبالعكس فإن عليًا تابع لأبي الحسن في التركيب: أبو الحسن عليّ، ولا يزيد المكون الثاني على كونه امتداداً أو إطالة بيانية للأول.

ويبدو لي أن إسقاط البدل من عداد التوابع عند من أسقطه إنما كان بسبب التأثر بالمعنى اللغوي للبدل، فالبدل لغة هو العوض (٢٨) وبدل الشيء وبديله : الخلف منه، وأبدل الشيء من الشيء وبدّله : تخذه منه بدلاً (٢٩). وأضيف فأقول : إن تعريف البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (٣٠) إنما كان صدى للمعنى اللغوي للبدل. والمفروض أن يحكم على الأشياء بموجب وظيفتها، كما ينبغي عدم الخلط بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي. فالبدل منظوراً إليه بحسب وظيفته يبدو بكل وضوح تابعاً كالنعت والتوكيد يؤتى به للبيان والإيضاح، ولا يزيد على كونه امتداداً أفقياً للأول.

توكيد الجملة سابق لتوكيد المفرد

يعرف التوكيد بأنه لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس، وإزالة اللبس عن الحديث والمحدث عنه (٣١) . وهو على نوعين : توكيد لفظي، قوامه تكرير اللفظ، نحو : جاءني زيد زيد. وتوكيد معنوي، وقوامه تكرير الأول معنى لا لفضاً. وهذا النوع من التوكيد مقصور عندهم على الأسماء فقط، ومحصور في تسعة ألفاظ محفوظة ومعروفة.

والذي نحب أن نوضحه بادىء ذي بدء أن ما يسمى بالتوكيد اللفظي هو في الحقيقة توكيد لفظي ومعنوي معاً؛ لأنه لا يكون بتكرار اللفظ وحده دون معناه. إنما هو تكرار للأول لفظاً ومعنى. ففي قولنا : "جاء زيد زيد" زيد الثاني هو الأول. أي تكرر الأول بلفظه ومعناه، فهو توكيد لفظي ومعنوي، لأن "زيداً" يدل صراحة على نفس زيد، خلافاً للنوع الآخر أي التوكيد المعنوي الذي يكرر فيه الأول معنى لا لفظاً.

والظاهر من كلام النحاة أن التوكيد في قولنا : "جاء زيد زيد" قد تم عن طريق تكرير زيد لفظاً ومعنى، ومعنى لا لفظاً في قولنا : جاء زيد نفسه. وهذا التصور صحيح على أساس البنية السطحية للجملة، غير أن هذه الجملة منظوراً إليها في المستوى العميق تظهر لنا أنها مولدة من جملتين متماثلتين هما : جاء زيد. جاء زيد.

وبعملية تحويل قوامها حذف العنصر المشترك نحصل على : جاء زيد زيد، إذا ما أردنا توكيد الاسم وحده، أو جاء جاء زيد، إذا ما أردنا توكيد الفعل وحده. وعليه، فليس الأصل هو : جاء زيد ثم كررنا زيداً إنما التكرير الظاهر في البنية السطحية ناجم عن ضم أو ربط مكون بآخر مماثل له بعد حذف العنصر المشترك، فالعملية إذا عملية ربط ووصل وليس تكريراً على الحقيقة. ومن هذا يتضح لنا أيضاً أن توكيد الجملة سابق على توكيد أي من مكوناتها المباشرة، فتتوكيد الجملة سابق لتوكيد

المفرد وأصل له.

التوكيد اللفظي سابق للتوكيد المعنوي

وطالما أن التوكيد اللفظي هو في حقيقة الأمر توكيد لفظي ومعنوي معاً كما بينا آنفاً، فإن التوكيد اللفظي سابق وأصل للتوكيد المعنوي، فلا يزيد التوكيد المعنوي على كونه مخالفة بين الوحدات الصرفية المتماثلة كراهة لتوالي الأمثال. ولا أعتقد أن أحداً يشك في أن التوكيد في : جاء زيد نفسه أخف وأيسر في النطق من "جاء زيدٌ زيدٌ" فتتابع الأمثال مكروه بالطبع، ومن ثم جيىء بالتوكيد المعنوي للتخلص من هذا الثقل وتلك الكراهة.

وقد تكون المخالفة بتغيير كلمة بأخرى، وقد تكون بتغيير بعض حروف الكلمة فقط. وذلك كاستبدال الكاف والتاء، أو الباء والصاد، أو الباء والتاء بالجيم والميم وذلك في : أجمعين وأكتعين وأبصعين... فهذه كلها تكرير لأجمعين مع بعض التغيير، قال ابن جني (٣٢) : "لما أكدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا "أجمعون" البتة فيكرروها فيقولوا : أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحامياً -مع الإطالة- لتكرار الحروف كلها" .

ومما يدل على ذلك أن التوكيد المعنوي يقتضي أحياناً التوكيد اللفظي، أي يعتمد المعنوي في بعض الحالات على اللفظي، في حين لا يحتاج التوكيد اللفظي إلى المعنوي. وما لا يحتاج أصل وسابق لما يحتاج، وذلك لما قدمناه من أن التوكيد اللفظي في حقيقته توكيد لفظي ومعنوي معاً. فلتوكيد الضمير المرفوع المتصل مستتراً كان أو بارزاً في مثل : اذهب، وذهبتُ توكيداً معنوياً لا بد من توكيده -على الرأي الأشهر- توكيداً لفظياً أولاً ثم يؤتى بعد ذلك بالتوكيد المعنوي، فنقول : اذهب أنت نفسك، وذهبت أنا نفسي.

وإذا قلنا مع القدماء إن "أنت" في قولنا : "اذهب أنت نفسك"، توكيد للضمير المستتر، فينبغي أن ننظر إلى الضمير المستتر على أنه لاصقة مضافة إلى الفعل، بيد أن هذه اللاصقة لاصقة صفرية، أي هي مورفيم الصفر الذي لا ينطق، ولا يكتب. وعليه، فالضمير المستتر نوع من المتصل، ولكنه ضمير متصل لا ينطق ولا يكتب، وما دام الأمر كذلك فإن التركيب النحوي للجملة السابقة هو على النحو الآتي : اذهب + لاصقة الصفر + أنت + نفسك. وإذن فلا يتعارض قولنا : إن "أنت" توكيد للضمير المستتر مع الإطار المنهجي العام الذي يسير عليه البحث.

فإن اعترض معترض بأن احتياج التوكيد المعنوي للتوكيد اللفظي إنما يكون في توكيد الضمير المتصل المرفوع فقط، وأنه غير لازم في حالة توكيد الضمير المنصوب والمجرور، قلنا : إنه وإن لم يكن لازماً ههنا فإنه أولى وأحسن ومن ثمّ كان قولنا : رأيتك أنت نفسك، ومررت بك أنت نفسك أحسن وأولى من قولنا : رأيتك نفسك. ومررت بك نفسك؛ لأن الأول أبلغ في التأكيد. (٣٣)

بين النعت والبدل

النعت والبدل نوعان متميزان من التوابع، ولكن النحويين بناء على اعتبارات شكلية ومنطقية يبالغون في التفريق بينهما تفريقاً أشد من الحقيقة. ويخيل إلى الدارس أن النحاة قد وضعت سلفاً مواصفات معينة للبدل، وأخرى للنعت، ثم راحوا يرسمون الحدود بين هذين القطاعين من التوابع بشكل تعسفي لا يأخذ في الحسبان الوظيفة التي يقوم بها كل من النعت والبدل. وبناء على هذه المعايير والمواصفات العامة كان تعريفهم للبدل بأنه "تابع مقصود" بالذكر وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد" (٣٤). وبناء على هذا التعريف وهذا الفهم قالوا إن البدل نظراً إلى كونه هو المقصود بالحكم هو الأهم، وإذا كان الأهم فليس هو تتمة ولا تكملة للأول، خلافاً للنعت الذي نظر إليه على أنه تتمة للموصوف وزيادة في بيانه (٣٥). والزيادة بطبيعة الحال دون المزيد عليه في الأهمية. وعليه، كان الأول أي المنعوت هو الأهم لا الثاني أي النعت وبناء على هذا التصور كان قولهم : "إن البيان والإيضاح في البدل مقدم. ومن ثم فليس البدل تتمة للمبدل منه ولا هو مبين له كتبيين النعت للمنعوت (٣٦). أما النعت فالبيان فيه مؤخر (٣٧) لأنه تتمة وتكملة بيانية للمنعوت.

وقد ميزوا بين النعت والبدل أيضاً بأن البدل في حكم تكرير العامل (٣٨) . فكأنه في التقدير من جملة أخرى؛ بدليل تكرير العامل، أي حرف الجر في قوله تعالى : (٣٩) "وقال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم"، حيث أبدل "لمن آمن" من الذين استضعفوا، بدل بعض، محتجين بأنه لو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان : وهما اللام الأولى واللام الثانية (٤٠)، وعندما قيل لأبي عليّ : كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه وهو من غير جملته؟ قال : لما لم يظهر العامل في البدل، وإنما دلّ عليه العامل في المبدل منه في اللفظ جاز أن يوضحه" (٤١).

ولكن على الرغم من كل هذه الفروق والحدود التي يقيمونها بين النعت والبدل، فإنهم سرعان ما يتخطونها، بل يلغونها، وذلك حين ينصون على أن القصد من البدل هو البيان والإيضاح بعد الإبهام،"وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء. يشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين فإذا ذكر أحد الاسمين خاف لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ويذكر ذلك الإسم على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم" (٤٢). وقد ذكر المبرد أن البدل في الحقيقة تبيين "ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له" (٤٣). ولما كان البدل، خاصة البدل المطابق هو الأول في المعنى كان تكريراً للأول. ومن ثم فإنه إلى جانب البيان يفيد التوكيد أيضاً، قال ابن يعيش: (٤٤) "اعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد ؛لأن فيه إيضاحاً للمبدل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه".

وبناء على هذا الذي قدمناه يتضح لنا أنه ليس ثمة فرق عندهم بين النعت والبدل من حيث البيان

والإيضاح. ثم زادوا على ذلك فساووا بين البدل والنعت والبدل مرة أخرى حين جعلوا-وهم على حق- التوضيح ليس مهمة النعت وحده، ولا مهمة البدل وحده؛ إذ كيف يجوز أن تكون الصفة وهي في الغالب أعمّ من الموصوف بياناً له؟ لذا قالوا : البيان يحصل من اجتماع الصفة والموصوف؛ لأن مجموعهما أخصّ من كل واحد منهما منفرداً، فزيد الطويل أخصّ من زيد وحده، ومن الطويل وحده (٤٥). وكذلك هو الشأن مع البدل؛ فالبيان إنما يحصل باجتماع البدل والمبدل منه، ولو انفرد كل واحد منهما. لم يحصل ما حصل باجتماعهما (٤٦) ، تماماً كما لو انفرد كل من التأكيد والمؤكد، أو النعت والمنعوت. وعليه، فلا فرق إذاً بين هذه القطاعات النحوية الثلاثة. يعني ليس البيان في البدل مقدماً، وفي النعت مؤخراً كما ذكروا، فلا فرق ولا تمييز من حيث الوظيفة؛ "لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه؛ فإن المجيء في "جاءني زيد الظريف" ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة. وكذا في : جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه (٤٧). فالفائدة في التوابع إنما تتحقق إذاً من اجتماع التابع والمتبوع.

نخلص من هذا كله إلى القول : إن النعت والبدل من حيث الوظيفة" سواء، وكذلك هما سواء من حيث الإشتقاق التحويلي، لا فرق بينهما إلا في أن النعت مشتق غالباً، والبدل جامد، والمشتق لدلالته على معنى في المتبوع اقتضى سبقه بالمتبوع، ولذلك كان الأصل في الصفات ألا تلي العوامل، إذ الصفة تحتاج إلى الموصوف. وفي المقابل فنظراً إلى عدم دلالة البدل على معنى في متبوعه لجموده، والأصل في الجوامد أن تلي العوامل، قيل : إن البدل مستقل بنفسه، وإنه ليس من تتمة الأوّل كما يكون النعت تتمة للمنعوت فالاستقلال وعدمه في التوابع هو لازمة الاشتقاق والجمود، أي هو لازمة البنية لا الوظيفة. وقد خلط القدماء بين البنية الصرفية والوظيفية النحوية فكان هذا التفريق المنطقي المصطنع.

وبالنسبة للاشتقاق التحويلي لم يذكر القدماء شيئاً عن أصل التركيب النعتي، كما فعلوا بالنسبة للتركيب البدلي والعطفي، اللذين وُفِّق القدماء إلى تعرّف الأصل الاشتقاقي لهما في المستوى العميق. فبالنسبة للبدل، قال ابن يعيش (٤٨) : "وكان الأصل أن يكون خبرين؛ أي جملتين، مثل : مررت بعبد الله، مررت بزيد. أو يدخل عليه واو العطف، لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بعبد الله، مررت بزيد. أو قلت : مررت بعبد الله وزيد ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول، فجاءوا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للإيجار".

وتصورهم للأصل الاشتقاقي للتركيب البدلي تصور صحيح وسليم. غير أن تقديرهم للجملتين المثلتين للمستوى العميق اللتين جاءت منهما الجملة المتضمنة للبدل غير صحيح؛ فهم يرون أنّ جملة مثل : "رأيت أخاك زيداً" أو جملة مثل : أقبل عليّ أبو الحسن.. جاءت من :

رأيت أخاك.

رأيت زيداً.

والجملة الأخرى آتية عندهم من :

أقبل عليّ.

أقبل أبو الحسن.

ولكن مثل هذا التقدير يوهم أن هناك رؤيتين وإقبالين لا رؤية واحدة، وإقبالاً واحداً؛ لأن مثل هذا التحليل لا يفهم منه تلقائياً أن الثاني هو الأول هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فقد ذكرنا أنّ البيان إنما يتحقق في الواقع من اجتماع البدل والمبدل منه، ولا يتحقق بأي منهما على انفراد. وعليه، فإذاقدرنا أصل الجملة البدلية على حسب ما ذكروا كنا كمن فرّ من إبهام ليقع في آخر؛ لأنه من الممكن أن يكون للمخاطب في جملتنا السابقة غير أخ، فقولنا : "أخوك" فيه إبهام. وقد يكون هناك غير واحد معهود اسمه "زيد" فقولنا : "زيد" فيه إبهام أيضاً فليس ثمة بيان أو إيضاح بالأخ وحده، ولا بزيد وحده، وإنما يتحقق ذلك بالأخبار بأن الأخ هو زيد. وينطبق هذا على الجملة الأخرى : أقبل عليّ أبو الحسن، وعلى كل جملة فيها بدل مطابق، وإذا كان التصور التقليدي لأصل الجملتين السابقتين وأضرابهما غير مقبول، كان الصواب فيهما في تقديرنا هو كالآتي :

رأيت أخاك. أخوك زيد.

أقبل عليّ. علي أبو الحسن.

ذلك أن المتكلم عندما ينطق جملة مثل : رأيت أخاك، أو أقبل عليّ، فإنه انطلاقاً من معرفته بوجود غير أخ للمخاطب، ومن وجود غير واحد معهود اسمه عليّ، يتوقع سؤالاً من المخاطب عن تحديد المقصود بالأخ وبعليّ، ومن هنا يأتي المتكلم بالبدل إجابة عن مثل هذا التساؤل المتوهم المتوقع، ليوضح أن المقصود بالأخ هو فلان. وأن المقصود بـ عليّ هو المكنى بـ أبي الحسن، وليس أيّ شخص آخر من المسمين بـ عليّ. فكأن البدل والحالة هذه إنما يؤتى به للاحتراس من توهم غير المقصود. ومن هنا قال بلومفيلد : "إن المتكلم في البدل يتوقف فجأة أو يعوق (٤٩). ويمكن توضيح العلاقة بين الجملتين اللتين تولدت منهما الجملة البدلية : "اقبل عليّ أبو الحسن" في المستوى العميق من خلال مخطط الشجرة الآتي

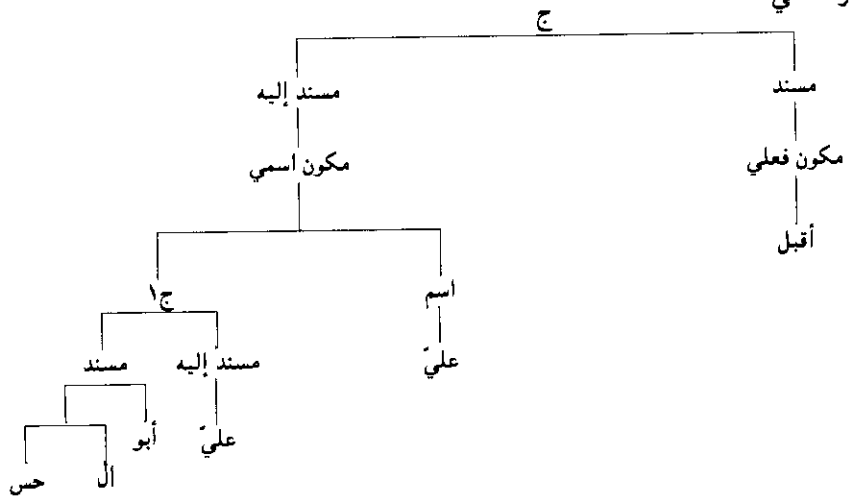

وبعملية تحويلية، قوامها حذف العنصر المكرر نحصل على:

"أقبل عليٌ أبو الحسن" حيث يربط أو يوصل أبو الحسن بـ "عليٌ كتابع مقيد له، وموضح في نفس الوقت.

ولا يخرج التركيب النعتي في أصله الاشتقاقي عن مثل هذا التصور؛ فجملة مثل : "أقبل عليٌ المجتهد" مولدة من :

أقبل عليٌ.

و

عليٌ مجتهد.

ويمكن توضيح هذا الأصل بمخطط الشجرة الآتي :

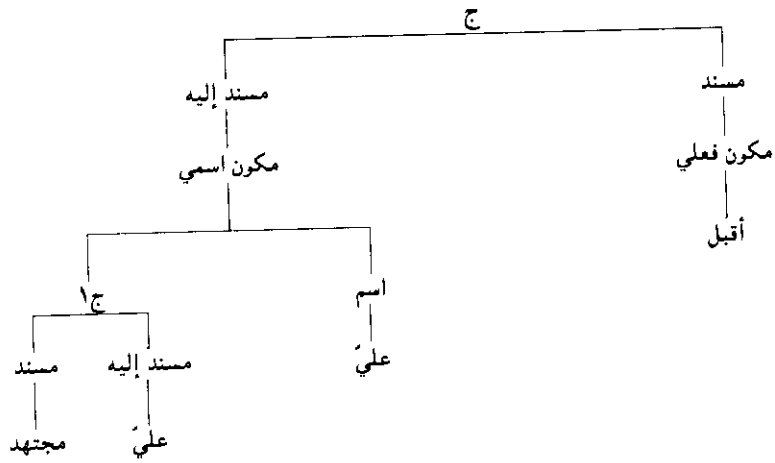

وبعملية تحويلية قوامها حذف المكرر أيضاً نحصل على التركيب :

"أقبل عليٌ مجتهد". وهذا تركيب غير قواعدي (غير نحوي)، فالعربية لا تسمح بغير واحد من المسندات إذا كانت مختلفة كما هنا، أحدهما؛ فعلي يدل على التجدد والحدوث، والآخر اسمي، يدل على الثبات. لهذا تضطر العربية في سبيل تحقيق عنصر النحوية والمقبولية إلى ربط الوصف "مجتهد" بـ زيد كتابع نعتي. ولكن يفترض في النعت أن يكون مطابقاً للمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وهنا تلجأ العربية إلى الاستعانة بوصلة لنعت المعارف بالنكرات، وهذه الوصلة هي "ال" الموصولية. وبذلك تتولد الجملة القواعدية : أقبل عليٌ المجتهد.

ومن هذا يتضح لنا تماماً أن "ال" الموصولية مشابهة في وظيفتها لـ "الذي" و"التي" وفروعهما؛ أي هي مجرد وصلة. ولكن الفرق بينهما أنّ "الذي والتي" وصلة لوصف المعارف بالجمل، في حين أنّ "ال" الموصولية وصلة لوصف المعارف بالنكرات. ونعرف من هذا التحليل أيضاً أنّ النعت خبر في الأصل.

وقد نصّ على ذلك القدماء، قال ابن يعيش (٥٠) "فإنّ الصفة خبر في الحقيقة، ألا ترى أنّه يحسن أن يقال لمن قال: جاءني زيد الفاضل، كذبت فيما وصفته به، أو صدقت، كما يحسن ذلك في الخبر، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالاً من أحوال"الموصوف لمن يعرفها تعريفاً له عند توهم الجهالة بالموصوف، وعدم الاكتفاء بمعرفته. وفي الخبر إنما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محلّ الفائدة".

من كل ما تقدم يتبين لنا مدى وثاقة الصلة بين النعت والبدل من حيث الأصل الاشتقاقي، ومن حيث الوظيفة أيضاً. ولا فرق بينهما إلاّ في البنية الصرفية. فالبدل جامد. والنعت مشتق. وقد أشار ابن جني إلى وثاقة الصلة هذه بقوله (٥١) : "البدل وإن كان العامل فيه غير الأول عندنا، فإنه مع ذلك مشابه للصفة وجار مجراها".

ومما يدل عل وثاقة الصلة بين النعت والبدل وظيفياً، أي التكافؤ النحوي بينهما، أنّ بعض قدماء النحويين كان يسوي بينهما في الإعراب أحياناً، قال ابن جني (٥٢) "وحدثنا أبو علي أن الزيادي سأل أبا الحسن عن قولهم: "مررت برجل قائم زيد أبوه" أأبوه بدل أم صفة؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيهما أجبت. أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل". وقد أشار المبرد إلى ذلك بقوله (٥٣) : "فإن قلت مررت بزيد أخيك. جاز في الأخ أن يكون بدلاً، وأن يكون نعتاً".

وأمام هذا التداخل. والتكافؤ الوظيفي بين النعت والبدل نجد أنه لا معنى للتفريق بينهما بالقول : إنّ البدل هو المقصود بالحكم، وإنّ المبدل منه ذكر توطئة للأول، خلافاً للنعت. والذي يظهر أن حكمهم على البدل بأنه هو المقصود بالحكم، وأنّ الأول في حكم الطرح إنما بني على أساس بدل البعض وبدل الاشتمال. قال ابن يعيش (٥٤) "الذي عليه الاعتماد من الاسمين أعني البدل والمبدل منه هو الاسم الثاني، وذكر الأول توطئة لبيان الثاني. يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض، وبدل الاشتمال. ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً رأسه. فالضرب إنما وقع برأسه دون سائره؟ وكذلك قولك : سُرق زيد ماله إنما المسروق المال دون زيد".

والصحيح أنه لا يجوز أن نعمم أحكام بدل البعض والاشتمال على البدل المطابق؛ لأن النوعين الأولين من أصل اشتقاقي مختلف تماماً عن البدل المطابق. فبدل البعض والاشتمال يرجعان في المستوى العميق إلى بنية واحدة، وبعملية تحويل قوامها التقديم والتأخير نحصل على الجمل البدلية من هذا النوع. فأصل جملة : "ضربت زيداً رأسه". هو : ضربت رأس زيد. وأصل جملة : سُرق زيد ماله". سُرق مال زيد". وبعملية تحويل قوامها تقديم الفضلة "زيد" أي المضاف إليه، وجعله مفعولاً به في الأولى، وعمدة أي نائب فاعل في الأخرى مخلفاً وراءه أثراً هو ضميره الرابط للمكون بعده بما قبله، هكذا : ضربت زيداً رأسه، وسُرق زيد ماله. نحصل على بدل البعض والاشتمال.

وفائدة التحويل ههنا هي تفخيم الأمر والشأن، والقوة في المعنى (٥٥). ذلك أن تقديم زيد في الجملتين يؤدي إلى إبهام وإجمال. والتفسير بعد الإبهام، والبيان بعد الإجمال، له في النفس تأثير ووقع بالغ؛ لأن الإبهام والإجمال يجعلان السامع أو المخاطب ينتظر التفسير والبيان، أي أن الإبهام والإجمال يثيران اهتمامه، وفضوله أكثر مما لو قدمت له المعلومات واضحة ومباشرة من أول وهلة.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فليس صحيحاً أن المقصود في بدل البعض وبدل الاشتمال هو الثاني فقط، وإنما هو الأول والثاني معاً؛ لأن الثاني مضاف إلى ضمير الأول، فالمقصود بالكلام إذا هو الثاني بقيد إضافته إلى الأول. وعليه، فالمقصود بالحكم في جملتينا السابقتين هو : رأس زيد، ومال زيد.

أما البدل الذي يمكن أن يعد هو المقصود بالحكم دون الأول فهو بدل الغلط والنسيان، في مثل قولنا : مررت برجل حمار، ففي مثل هذا النوع من البدل يصح أن نقول : إن المقصود بالحكم هو الثاني؛ لأن الأول غير مقصود البتة. وإنما ذكر غلطاً أو نسياناً، وذلك بسبب عدم التنسيق بين الفكر وأعضاء النطق. فالفكر يقصد شيئاً، والذي تنتجه أعضاء النطق شيء آخر، لذا يستدرك المتكلم أو يصحح خطأه عندما يتنبه إليه فيأتي بالمقصود بالحكم بعد ذلك. قال الرضي (٥٦)، "إنا لا نسلّم أن المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر". ولهذا كان من الواجب أن يقصر تعريف البدل الذي يقول :"البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة" على بدل الغلط وحده، وأنْ تعرّف الأنواع الثلاثة الأخرى من البدل بأنها : "تابع غير صفة يوضح متبوعه" (٥٧).

عطف البيان هو البدل المطابق

يميز البصريون بين عطف البيان والبدل. فعطف البيان تتمة للمتبوع تماماً كالصفة بالنسبة إلى الموصوف. قال سيبويه (٥٨): فتجري ما يكون عطفاً مجرى ما يكون وصفاً" . وقال المبرد (٥٩): "ومجراه مجرى الصفة". وقد وضح ابن أبي الربيع أوجه الفرق بين الصفة وعطف البيان والبدل بقوله (٦٠): "اعلم أن الأصل في الصفات ألاّ تلي العوامل. وفي الجوامد أن تلي العوامل. ثم إنّ العرب تجري الصفات مجرى الجوامد وتجري الجوامد مجرى الصفات. فإذا جرى الجامد مجرى الصفة قيل فيه عطف بيان، ولم يقل فيه بدل".

ولعل أول من وضح الفرق بين عطف البيان والبدل هو ابن كسيان، وذلك بقوله (٦١): "إن البدل يقرر الثاني في موضع الأول وكأنك لم تذكر الأول. وعطف البيان أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني. وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول، فجئت بالثاني مبيناً للأول، قائماً له مقام ذكرت الثاني لم يعرف إلاّ بالأول، فجئت بالثاني مبيناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد". ثم جاء بعد ذلك ابن السراج ففرق بينهما بقوله (٦٢): "الفرق بين عطف البيان والبدل أنّ عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأوّل. والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول". فعطف البيان من اسمه يؤتى به للبيان، ومن هنا جاءت تسميته إذ هو تكرير للأول زيادة في البيان، هذا في الأغلب الأعم، إذ قد يستعمل في غير الإيضاح والبيان، وذلك كالمدح في قوله تعالى (٦٣): "جعل الله الكعبة البيت الحرام". فإن "البيت الحرام" عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح (٦٤). وقيل سمي عطف بيان لأن أصله العطف؛ فالأصل في مثل : "جاء أخوك زيد" . على هذا الرأي هو "جاء أخوك وهو زيد" فحذف

الحرف والضمير، وأقيم زيد مقامه (٦٥). ولكن أكثر النحويين على الرأي الأول.

ونظراً إلى أنّ عطف البيان قد جيء به للبيان كما يفهم ذلك من اسمه-في الأغلب الأعم- فقد اشترط بعض المتأخرين وجوب كونه أعرف من الأول لكي يميزه من غيره، وذلك لأنه لا يكون إلاّ بعد اسم مشترك (٦٦) . قال ابن عصفور (٦٧): "وعطف البيان لا يكون إلاّ أعرف من المعطوف عليه". فهذا إذا فرق آخر أقامه بعض متأخري النحاة بين البدل وعطف البيان. والصحيح أنه ليس بشرط عند القدماء بدليل أنّ أبا النحو العربي سيبويه قد جوّز في "ذا الجمّة" من قولهم : "يا هذا ذا الجمّة" أن تكون بدلاً أو عطف بيان (٦٨). وهذا يعني أنه لا فرق عنده بين البدل وعطف البيان من هذه الناحية؛ فمن المعروف أن اسم الإشارة عند سيبويه أعرف من المعرف بـ "ال"، لأن اسم الإشارة يعرف بالعين والقلب، والمعرف بـ "ال" يعرف بالقلب فقط (٦٩) وتعريف الحضور أعرف من تعريف العهد.

ولعل أقوى دليل على فساد ما اشترطه المتأخرون من وجوب كون عطف البيان أعرف من متبوعه، هو أن النحاة جميعاً، قدامى ومتأخرين قد أعربوا "نصراً" عطف بيان (٧٠) في قوله رؤبة :

إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصراً نصرا

مع أن نصراً هو الأول لفظاً ومعنى وتعريفاً أيضاً. فلا تفاوت بين الأول والثاني في التعريف. وقد حاول ابن عصفور بطريقة مصطنعة ومتكلفة تعليل إعرابه عطف بيان مع أنه ليس أعرف من الأول فقال (٧١): "فإن قيل فكيف يبين الشيء بنفسه؟ ألا ترى أن نصراً الثاني لا يفهم منه إلاّ ما يفهم من الأول؟ فالجواب أن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه، وتقبل عليه مرتين. ولولا ذلك لأمكن أن يقع اللبس، فلا يعلم من المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بنصر فصاعداً". وهذا التعليل هو من الضعف بمكان؛ ذلك أن رفع اللبس في هذه الحالة إنما يكون بالإتيان بالنعت أو باسم آخر يعرف به ليميزه من مشاركه في الاسم. ولو سلمنا جدلاً بأن تكرار الاسم يرفع اللبس إذا كان المنادى قريباً فهل الأمر كذلك إذا كان المنادى بعيداً وهناك غير واحد يحمل نفس الإسم؟ لهذا كله فقد انكر ابن مالك على هؤلاء المشترطين رأيهم قائلاً (٧٢) : "وزعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعمّ منه. والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت... وهو مذهب سيبويه رحمة الله".

وإذا كان هذا الفرق قد أمكن رده فإن هناك حالتين تمثلان نقاطاً حدودية تخمية تفصلان بين البدل وعطف البيان عند البصريين ومناصريهم، إحداهما قولنا: يا أخانا زيداً؛ فزيداً تعرب عطف بيان لا بدلاً؛ لأن البدل عندهم على نية تكرار العامل. ومعروف أنه لا يجوز أن نقول : يا زيداً؛ ومن ثم لا يجوز عندهم أن يكون بدلاً.

والحالة الأخرى التابع المجرد من "ال" والمضاف إلى المحلّى بها كقوله :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعاً

فقالوا : يعرب، "بشر" عطف بيان لا بدلاً نظراً إلى أنه لا يقال : أنا ابن التارك بشرٍ. أي لا يضاف المحلى بـ "ال" إلى المجرد منها. هاتان هما النقطتان اللتان تركز فيهما الخلاف بين البدل وعطف البيان على رأي البصريين. وما عدا ذلك فإنه يجوز في كل بدل مطابق أنْ يعرب عطف بيان، وقد نص ابن مالك على ذلك فقال (٧٣) : فكل عطف قد يجوز جعله بدلاً إلا إذا قرن بـ "ال" بعد منادى نحو : يا أخانا الحارث، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بـ "ال"، وهو غير صالح لإضافتها إليه».

ومن يتأمل كلامهم جيداً في هاتين النقطتين يجد أن تفريقهم بين البدل وعطف البيان قائم على أمور شكلية، وليس على أسس وظيفية. ذلك أنهما من حيث الوظيفة شيء واحد. ثم إنّ هناك قاعدة نحوية مشهورة تقول : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل (٧٤). ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً (٧٥) . ففي الثواني من التوسع والرخصة ما لا يجوز في الأوائل. والدليل على ذلك أنه يجوز لنا أن نقول : رب شاة وسخلتها، ولو قلنا : رب سخلتها ما جاز، ونظير هذا ما أجازه ابن جني في الجملة الفعلية في مثل : كان يقوم زيد، أن تكون خبراً مقدماً للناسخ، وأن يكون زيد اسم الناسخ مؤخرا. ومعروف أن "كان" تدخل على جملة اسمية. ولا يجوز أن نقول :"يقوم زيد" على اعتبار"زيد" مبتدأ مؤخراً. والجملة الفعلية خبراً مقدماً. لكن ما لم يجز ابتداء جاز بسبب دخول الناسخ. فعلى حدّ قوله "لا يمتنع أن يعتقد مع "كان" في قولنا : "كان يقوم زيد" أن زيداً مرتفع بكان وأن "يقوم" مقدم عن موضعه، فإذا حذفت "كان" زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو "يقوم" فصار بعد زيد (٧٦). وعليه، فإن امتناع قولنا يا زيدا! ويا الحارث ليس بحجة قاطعة على عدم جواز البدل في قولنا: يا أخانا زيداً، ويا زيد الحارث! ليس بحجة قاطعة على عدم جواز البدل في قولنا : يا زيداً! ويا الحارث! ذلك أن بين ما باشره حرف النداء حقيقة، وبين ما لم يباشره، وما هو في حكم المباشر فرقاً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن التفريق بين هذين الموضعين مبني على أساس القول باستقلال البدل وعدم استقلال عطف البيان، وقد قدمنا أنّ استقلال البدل نابع من جموده أي من بنيته الصرفية لا من وظيفته النحوية، فنظراً لعدم دلالته على معنى في متبوعه، كان في حكم المستقل. غير أنّ جريانه في الإعراب على ما قبله يجعله في حكم غير المستقل، قال الرضي (٧٧) : لما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كما احتاج الوصف، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلاً لفظاً أي صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع، ولما كان إعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر غير مستقل".

وعليه فللبدل اعتباران : اعتبار بنيته الصرفية، فيعامل بموجبها معاملة المستقل. واعتبار الوظيفة النحوية، فيعامل بحسبها معاملة التابع المبين، كالنعت تماماً. فإذا قلنا : يا أخانا زيداً! ويا زيد الحارث! وأنا الضارب الرجل زيدٍ... أعربنا الثاني بدلاً وإن كان غير مستقل على هذا الوجه اعتباراً للوظيفة النحوية ولا داعي إلى استحداث فصيلة نحوية جديدة باسم عطف البيان. قال الرضي (٧٨) : ويجوز في البدل ألا يجعل كالمستقل فيقال : يا عالم زيدٌ بالرفع. ومثله يا غلام بشرٌ وبشراً ويسري

هذا على المنسوق أيضاً نحو : يا زيد وعمروُ، على الاستقلال، ويا زيد والحارثُ على أساس عدم الاستقلال" (٧٩) .

ودعوى استقلال البدل أفضت إلى دعوى أخرى هي القول بأن البدل في حكم تكرير العامل (٨٠) وكما ردت الدعوى الأولى فقد ردت الأخرى أبلغ رد قال ابن مالك (٨١) :"ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً لزم اطراد إضمار الجار والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم، وذلك ممتنع. وما أفضى إلى الممتنع، "ممتنع". وقد رد هذه الدعوى الرضي الاستراباذي أيضاً فقال (٨٢) : "ولو سلّمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه. ولنا أنْ ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل".

وبناء على ما تقدم فإن كل الفروق والحدود التي حاول النحاة إقامتها بين البدل وعطف البيان من السهل تفنيدها وردها؛ لأنها لا تزيد على كونها فروقاً شكلية ومصطنعة، فعطف البيان إن هو إلا البدل المطابق كما اعتبره الكوفيون قديماً. وما نادى به بعض كبار النحويين المتأخرين كالرضي الاستراباذي الذي صرح قائلاً (٨٣)، وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان. بل لا أرى عطف البيان إلا البدل".

وما ذهب إليه الرضي قديماً هو ما تبناه كثير من المحدثين هذه الأيام في مقدمتهم الأستاذ عباس حسن الذي عد التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، أي على التخيل والحذف والتقدير من غير داع، ومن غير فائده ترتجى. لذا كان من الخير توحيدهما لما في ذلك من التيسير ومجاراة الأصول اللغوية العامة (٨٤)، وما ذهب إليه الكوفيون قديماً، وما ذهب إليه الرضي، وما نادى به عباس حسن وغيره في أيامنا هذه هو ما نراه ونعتقده وهو أن عطف البيان ما هو إلا البدل المطابق وأن التوابع بناءً على ذلك أربعة لا خمسة.

الهوامش

1- Sampson. Schools of Linguistics. P. 187.

2- Bloomfield. Language. P. 184

٣- شرح المفصل ١/ ٢٠ .

٤- الإسناد في حقيقته : تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع.

5- Bloomfield. Language. P. 194.

6- Ibid.

٧- الاتقان في علوم القرآن ٣/ ١٩٧ .

٨- الأصول في النحو ٢/ ١٩ .

٩- الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٨ .

١٠- أسرار العربية ص٢٩٧ .

١١- شرح الكافية ٢/ ٣٧٩ .

١٢- الكتاب ٢/ ١٨٤، ١٩٠ .

١٣- السابق ٢/ ١٨٦ .

١٤- المقتضب ٤/ ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧ .

١٥- إحياء النحو/ ص ١١٦ .

١٦- السابق ص١١٥ .

١٧- السابق ص١٢٥ .

١٨- السابق ص١٢٦ .

١٩- في النحو العربي ص٧٣-٧٤ .

٢٠- السابق في المكان نفسه.

٢١- شرح المفصل ٣/ ٧٥ .

٢٢- النوادر في اللغة ص٢٣٩ .

٢٣- إعراب القرآن/النحاس ٢/ ٩ .

٢٤- السابق ١/ ٣٠٧ .

25- Wright. A Grammar of the Arabie Language. V2 P. 283.

٢٦- إحياء النحو ص١١٤ .

٢٧- في النحو العربي ص٧٥ .

٢٨- الكليات ص٢٣١ .

٢٩- لسان العرب ١٣/ ٥٠ (بدل).
٣٠- التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٥ .
٣١- شرح الجمل ١/ ٢١٢ .
٣٢- الخصائص ١/ ٨٣ .
٣٣- شرح المفصل ٣/ ٤٣ .
٣٤- الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٩ .
٣٥- شرح المفصل ٣/ ٥٨ .
٣٦- السابق ٣/ ٦٧ .
٣٧- السابق ٣/ ٦٦ .
٣٨- السابق ٣/ ٦٧ .
٣٩- سورة الأعراف آية ٧٥ .
٤٠- شرح المفصل ٣/ ٦٧ .
٤١- السابق في المكان نفسه.
٤٢- السابق ٣/ ٦٣ .
٤٣- المقتضب / ٢٩٥ .
٤٤- شرح المفصل ٣/ ٦٦ .
٤٥- السابق ٣/ ٥٨ .
٤٦- السابق ٣/ ٦٦ .
٤٧- شرح الكافية ٢/ ٣٨٠ .
٤٨- شرح المفصل ٣/ ٥٨ .

49- Bloomfield. Language. P. 186.

٥٠- شرح المفصل ٣/ ٥٨ .
٥١- الخصائص ٢/ ٤٢٨ .
٥٢- السابق في المكان نفسه.
٥٣- المقتضب ٤/ ٢٩٥ .
٥٤- شرح المفصل ٣/ ٦٦ .
٥٥- شرح الكافية ٢/ ٣٨٣ .
٥٦- السابق ٢/ ٣٨٠ .
٥٧- السابق ٢/ ٣٩٤ .
٥٨- الكتاب ٢/ ١٩٢ .
٥٩- المقتضب ٤/ ٢٠٩ .

٦٠- الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٦٨/١ .

٦١- البرهان في علوم القرآن ٤٦٤/٢ .

٦٢- الأصول في النحو ٤٦/٢ .

٦٣- سورة المائدة آية ٩٧ .

٦٤- البرهان في علوم القرآن ٤٦٣/٢ .

٦٥- المساعد ٤٢٣/٢ .

٦٦- أسرار العربية ص٢٩٦ .

٦٧- شرح الجمل ٢٩٤/١ .

٦٨- الكتاب ١٩٠/٢ .

٦٩- الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة ١٠١ ص٣٧٧ .

٧٠- انظر الكتاب ١٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ وأسرار العربية ص٢٩٧ وشرح الجمل ٢٩٦/١ .

٧١- شرح الجمل ٢٩٦/١ .

٧٢- شرح التسهيل ٣٢٦/٣

٧٣- السابق ٣٢٧/٣ .

٧٤- مغني اللبيب ٧٢٢/٢ .

٧٥- السابق ٥٨/١ .

٧٦- الخصائص ٢٧٣/١ .

٧٧- شرح الكافية ٣٨٢/٢ .

٧٨- السابق ٢٦١/١ .

٧٩- السابق ٢٨٢/٢ .

٨٠- شرح المفصل ٦٧/٣ .

٨١- شرح التسهيل ٣٣١/٣ .

٨٢- شرح الكافية ٣٨٢/٢ .

٨٣- السابق ٣٧٩/٢ , ٣٦١/١ .

٨٤- النحو الوافي ٥٢٩/٣ .

المراجع

١- إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبد الله، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق : علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٣- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح على التوضيح، الناشر : دار إحياء الكتب العربية-عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

٤- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن.

أ- أسرار العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار، الناشر: المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧ .

ب- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٥٥م.

٥- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، الناشر: دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٦- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: موسى بناي العليلي بغداد، ١٩٨٢م.

٧- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، عمل يوسف حسن عمر. الناشر: جامعة بنغازي (قاريونس)، ١٩٧٨م.

٨- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، الطبعة الثالثة، الناشر : دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م.

٩- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس، النوادر في اللغة، الطبعة الثانية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

١٠- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

١١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨م.

١٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:

أ- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، الناشر:دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥م.

ب- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥ .

١٣- عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الثالثة، الناشر: دار المعارف القاهرة ١٩٦٩م.

١٤- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح ببغداد، ١٩٨٢م.

١٥- ابن عقيل، عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الفكر، دمشق ١٩٨٠م.

١٦- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، الناشر: هجر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٠م.

١٧- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، الناشر عالم الكتب، بيروت، د.ت.

١٨- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.

١٩- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٦م.

٢٠- النحاس، أبو جعفر أحمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، الناشر: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥م.

٢١- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، الناشر: دار الفكر، بيروت ١٩٦٩م.

٢٢- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، الناشر: مكتبة المتنبي بالقاهرة وعالم الكتب، بيروت، د.ت.

23- Bloomfield. L.anguage. 12th impression. London, 1976.

24- Sampson, G. Schools of Linguisistics. Anchor Brendon, Great Britain, 1985.

25- Wright W. A Grammar of the Arabife Languge 3rd edition, 1981, The University Press. Cambridge.